

خلاصة عيقات الأنوار

[265] لان هذه المرتبة غير حاصلة لغيره. وأيضا لاريب في كون محبة النبي " ص " مطلقة، بمعنى وجوبها على كل الاحوال ومن جميع الوجوه وفي كل الازمنة، وهذه المحبوبة بهذه الكيفية غير واجبة الا بالنسبة الى المعصوم، وإذا ثبتت هذه المرتبة للامير عليه السلام فقد ثبتت عصمته من هذا الطريق أيضا وفيه المطلوب. ثم هل يخرج (الدهلوي) الصحابة الذين عادوا أمير المؤمنين عليه السلام وقتلوه وشهروا سيوفهم في وجهه من زمرة المسلمين من جهة كون عداوته كعداوة النبي " ص " المستلزمة للخروج من الدين، أو أن (الدهلوي) يقلد أسلافه فيرفع اليد عما ذكره هنا واعترف به حماية لأولئك الاصحاب وتجنباً عن أن يلزم فيهم بلازم كلامه ؟ ! قوله: " لوضوح امتناع كون علي شريكا للنبي في كل ما يستحق النبي التصرف فيه في حال حياته ". أقول: لاختفاء في عدم امتناع شركة أمير المؤمنين عليه السلام مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التصرف في حال حياته، لان المراد من هذه المشاركة هي المشاركة من حيث النيابة والخلافة لامن حيث الاستقلال والاصالة. وإذا ثبت له التصرف في شئون الرعية من هذا الحيث في حال حياة النبي " ص " فلا يلزم أي محذور، وليس لمن يدعي امتناع ذلك دليل يصغى إليه. قوله: " فهذا أدل دليل على ان المراد وجوب المحبة إذ لا مانع من اجتماع المحبتين ".
